مجتمع

تزايد الإجهاد الحراري المضر بالصحة في أوروبا

قالت خدمة كوبرنيكوس لمراقبة المناخ التابعة للاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الاثنين، إن أوروبا تواجه موجات حرارة شديدة بشكل متزايد لدرجة أن جسم الإنسان لا يستطيع التكيف معها. وأشار التقرير إلى الظروف القاسية التي شهدها العام الماضي، ومنها موجة الحر في يوليو/تموز، والتي عرّضت 41 في المائة من سكان جنوب أوروبا لإجهاد حراري قوي. وتُسبّب الحرارة الشديدة مخاطر صحية خاصة على العاملين في الأماكن المفتوحة وكبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة. (رويترز)

سفر أول مجموعة معتمرين إيرانيين منذ 9 سنوات

ذكرت وكالة أنباء رسمية إيرانية أن مجموعة من المعتمرين هي الأولى منذ تسع سنوات، توجهت إلى السعودية، الاثنين، بعد تحسن العلاقات بين البلدين. وأشارت وسائل إعلام إيرانية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إلى أن السعودية رفعت القيود التي كانت مفروضة على الإيرانيين لأداء العمرة، لكن رحلات الطيران تأجلت بسبب ما وصفتها طهران بأنها «مشكلات فنية». وقبل عودة العلاقات، لم يكن باستطاعة الإيرانيين سوى أداء فريضة الحج بموجب حصة محددة، وسيكون بوسعهم الآن الذهاب لأداء مناسك العمرة أيضاً. (رويترز)

دراسة عن بُعد في جامعة كولومبيا

حضر طلبة جامعة كولومبيا فصولهم الدراسية عن بعد أمس الاثنين، في محاولة من إدارة الجامعة لتهدئة التوتر في الحرم، بعدما أدت تظاهرات مؤيدة لفلسطين إلى اعتقالات جماعية. وألقت شرطة نيويورك القبض على أكثر من 100 محتج مؤيد للفلسطينيين في الحرم الجامعي يوم الخميس الماضي، بعدما سمحت رئيسة الجامعة للشرطة بإخلاء مخيم نصبه طلبة احتجاجا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقالت رئيسة الجامعة نعمت مينوش شفيق إن الجامعة ألغت حضور الطلبة بعد أن «جرى استغلال هذا التوتر وتضخيمه من أفراد لا ينتمون إلى جامعة كولومبيا، جاءوا إلى الحرم الجامعي لمتابعة أجنداتهم الخاصة». واتُّهمت شفيق ذات الأصول المصرية، التي تحمل الجنسيتين الأميركية والبريطانية، بدعم العدوان الإسرائيلي على غزة، ومحاولة قمع الطلاب الرافضين استمرار هذا العدوان المدعوم أميركياً. والاحتجاجات في جامعة كولومبيا، التي تذكر بالتظاهرات ضد حرب فيتنام في الجامعة قبل أكثر من 50 عاماً، هي الأحدث في سلسلة من الاحتجاجات التي عطلت الجامعات والجسور والمطارات منذ تصعيد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي بدأ في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وإلى جانب الاحتجاجات، أشار مدافعون عن حقوق الإنسان إلى ارتفاع معدلات التحيز والكراهية ضد اليهود والعرب والمسلمين في الأشهر التي تلت ذلك.

(العربي الجديد، رويترز)

طلاب مؤيدون لفلسطين في حرم جامعة كولومبيا (سلطوف اكار/ الأناضول)

باكستان: مرحلة ثانية من ترحيل الأفغان

إسلام أباد ـ **صبغة الله صابر**

يعيش اللاجئون الأفغان حالة من القلق منذ إعلان السلطات الباكستانية عن بدء المرحلة الثانية من خطة إعادتهم إلى بلادهم، خاصة بعدما عاشوا فترة من التعامل القاسي للشرطة الباكستانية معهم خلال المرحلة الأولى، في حين أعربت مؤسسات دولية معنية بحقوق اللاجئين عن خشيتها من تعرّض الأفغان في المرحلة الثانية لنفس القمع وحملات الاعتقال التي تعرّضوا لها خلال المرحلة الأولى.

وقالت منظمة «أطباء بلا حدود» في تقرير حديث، إن قرار باكستان بدء مرحلة ثانية من عملية إعادة اللاجئين الأفغان تنذر بالخطر، بعد أن تعرّض العائدون إلى أفغانستان خلال المرحلة الأولى لأنواع مختلفة من الأمراض والأوبئة. وبينما الأوضاع الصحية متردية للغاية في أفغانستان، فإن من يعودون خلال المرحلة الثانية يحتاجون إلى عناية كبيرة، وهناك خشية من معاناتهم مما عانى منه من عادوا سابقاً.

وأوضحت المنظمة أن «أمراضاً معدية مختلفة تفشت بين العائدين من باكستان إلى أفغانستان، بالتزامن مع شح وسائل الرعاية الطبية، وتدني الوضع الصحي، والمرحلة الثانية من الترحيل ستجعل حاملي بطاقات اللاجئين التي أصدرتها مفوضية اللاجئين بالتنسيق مع الحكومة الباكستانية في خطر، وإذا كانت هناك مرحلة ثالثة كما تعتزم الحكومة، فهذا يعني أن جميع الأفغان المقيمين في باكستان معرضون للترحيل، في حين أن الوضع الحالي في أفغانستان لا يتحمل ترحيل هذا العدد الكبير من اللاجئين».

وقالت منظمة العفو الدولية، في بيان، في الرابع من إبريل الماضي، إن قرار باكستان بدء مرحلة ثانية من إجلاء اللاجئين الأفغان سيعرّض الكثير من النساء والفتيات والناشطين المدنيين والإعلاميين للخطر، مشيرة إلى أن كثيراً من هؤلاء غادروا البلاد بسبب الأوضاع هناك، وترحيلهم سيعرّضهم لمزيد من الخطر، كما طالبت الحكومة الباكستانية بإعادة النظر في قرارها، لأن شريحة كبيرة من هؤلاء سيكونون مهددين داخل أفغانستان، ما يجعل ترحيلهم انتهاكا لحقوق الإنسان.

بدورها، طلبت حكومة طالبان من الحكومة الباكستانية أن تعيد النظر في القرار، والتقى نائب وزير المهاجرين في الحكومة الأفغانية، المولوي عبد الرحمن راشد، في 17 إبريل الماضي، مع نائب السفير الباكستاني في كابول، جنيد وزيري، وناقشا مستجدات أوضاع اللاجئين الأفغان في باكستان، وطالبه بأن تعامل سلطات بلاده الأفغان بكرامة، موضحاً أن حكومة طالبان مصممة على عودة جميع اللاجئين الأفغان إلى البلاد، لكن من دون ممارسة الضغوط عليهم.

ولا يبدو أن باكستان مستعدة لإعادة النظر في قرارها، خاصة وأنها لم تلق بالاً لكل المناشدات الدولية بهذا الخصوص، بحجة أن اللاجئين ضالعون في الأحداث الأمنية المتكررة في أنحاء البلاد. وفي 21 إبريل، أعلنت وزارة الداخلية الباكستانية أن عناصرها قتلوا مواطناً أفغانياً من ولاية بكتيكا الجنوبية، يدعى ملك الدين مصباح الدين، وأنه قتل خلال مواجهة مسلحة مع قوات الجيش في مقاطعة شمال وزيرستان القبلية، ضمن مجموعة من المسلحين من حركة طالبان الباكستانية، مستدلة بذلك على أن المواطنين الأفغان ما زالوا يشاركون في أعمال العنف داخل باكستان.

وخلال الأسابيع الماضية، شددت الخارجية الباكستانية أكثر من مرة على أن قرار ترحيل اللاجئين الأفغان نهائي؛ وأن القضية مرتبطة بالأمن الباكستاني، مشيرة إلى ثبوت ضلوع مواطنين أفغان في أعمال عنف داخل باكستان. لكن الناطق باسم طالبان، ذبيح الله مجاهد، ومسؤولين في الحكومة الأفغانية نفوا تلك الادعاءات، وقالوا إن الأفغان يعيشون في باكستان منذ عقود، ولا دخل لهم بأعمال العنف هناك. وثمة قلق متزايد في صفوف اللاجئين من تكرار التعامل المهين من الشرطة الباكستانية معهم. يقول التاجر الأفغاني عبد الودود، وهو يعيش في مدينة لاهور، لـ«العربي الجديد»: «نعيش في قلق دائم، ليس بسبب قرار ترحيلنا، رغم أنه سيؤدي إلى ترك أعمالنا وما بنيناه خلال سنوات، ولكن حيال عملية الترحيل نفسها، فتعامل الشرطة الباكستانية شديد القسوة. حكومة باكستان من حقها أن تخرج الأفغان، لكن يجب أن يتم ذلك بطريقة مكرمة، وخلال فترة معقولة، وليس كما فعلت في المرة الماضية».

صعوبات المغادرة

تؤوي الاراضي الباكستانية نحو 3,7 ملايين لاجئ افغاني، وجرى ترحيل ما يقارب 500 الف لاجئ منهم خلال المرحلة الأولى. والعديد من الأفغان الذين يعيشون في باكستان موجودون هناك منذ عقود، وكثيرون منهم امضوا فيها وقتاً أطول مقارنة بفترات معيشتهم في بلدهم الأصلي، ما يجعل مغادرتهم غاية في الصعوبة.

تحقيق

مع دخول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة شهره السابع، فقدت طواقم الدفاع المدني ما بين 70 إلى 80 في المائة من قدراتها، ما يؤثر على عمليات الإنقاذ الطارئة وانتشال الجثامين ورفع الأنقاض

الدفاع المدني

ضعف الإمكانيات يضاعف أعداد شهداء غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

أظهر اكتشاف المقبرة الجماعية في مجمع ناصر الطبي مدى صعوبة عمل عناصر الدفاع المدني في قطاع غزة، إذ استغرقت الطواقم رفقة الكوادر الطبية وقتاً طويلاً لانتشال جثامين الشهداء، والتي وصل عددها إلى 283 شهيد، وما زالوا يتوقعون وجود مزيد من الجثامين في المقبرة الجماعية في ظل اختفاء مئات الجثامين التي دفنت في ساحات المجمع ومحيطه، والتي قدرت في وقت سابق بنحو 700 جثمان.

ورغم الانسحاب الإسرائيلي من مجمع ناصر الطبي في الثامن من إبريل/نيسان الماضي، إلا أن اكتشاف المقبرة الجماعية تأخر كثيراً بسبب حجم الدمار والخراب الذي أحدثه جيش الاحتلال في مختلف مرافق المجمع الذي يعد أكبر ثاني مجمع طبي في القطاع بعد مجمع الشفاء، كما أن عمليات استخراج الجثامين كانت تسير ببطء شديد بسبب قلة الإمكانيات المتاحة. يقول المتحدث باسم جهاز الدفاع المدني في غزة، محمود بصل، لـ«العربي الجديد»: «رغم الانسحاب الإسرائيلي من مدينة خانيونس، لا تزال طواقمنا تستخرج جثامين متحللة، من بينها نساء وأطفال، وقلة الإمكانيات تجعل الوقت اللازم بطول، وبينما كنا نعمل في مجمع ناصر الطبي، كانت طواقمنا تقوم بتغطية المناطق التي تتعرض للقصف، وبالتزامن مع مهام البحث والتنقيب عن الجثامين، تقوم الطواقم بمتابعة الطوارئ، وعادة ما يتركز العمل على المناطق التي تتعرض للقصف، والتي يتم التعامل معها وفق الإمكانيات المتاحة، وهذه مهام ثقيلة على فريق إمكانياته محدودة».

يضيف بصل أن «طواقم الدفاع المدني تقوم بمهام إخماد الحرائق يومياً، وكذلك تحطيم الركام والأسقف التي تحدّ من الوصول إلى المدنيين العالقين، مع رفع الركام أثناء عمليات الإنقاذ بعد تفقده للتأكد من عدم وجود ناجين أو جثامين، وهي عمليات تتطلب في الأساس توفر الوقود والمعدات الثقيلة المتنوعة، إلى جانب الجهود البشرية المتواصلة، لكن بسبب نقص المعدات نضطر إلى استخدام شاحنات تابعة لشركات محلية، وكذلك معدات يملكها المواطنون من أجل إنقاذ المدنيين، فقد دمر الاحتلال الكثير من معداتنا، وبعضها كانت في الأصل متهالكة أو قديمة». وبحسب تقديرات الدفاع المدني، فإن قطاع غزة يحتاج في الظروف الطبيعية إلى 2300 عنصر، لكن العدد اليوم في ظل العدوان المتواصل لا يتجاوز 680 عنصراً، وقد راح ضحية العدوان 67 من العناصر، فضلاً عن إصابة المئات، وبعض هؤلاء أصيبوا بإعاقات دائمة، وقلة من المصابين استطاعوا العودة إلى العمل بعد تعافيهم، لكن هناك عشرات المتطوعين، والحاجة الحقيقية إلى الإنقاذ والانتشال خلال العدوان الحالي لا تقل عن أربعة آلاف عنصر عامل.

وصدمت أعداد المقابر الجماعية التي تم اكتشافها في قطاع غزة العائلات التي تبحث الكثير منها عن مفقوديها، ويأملون في العثور على أي دليل يؤكد بقاءهم على قيد الحياة، أو معرفة مصيرهم في حال استشهادهم، ومن ثم نقل جثامينهم من المقابر المؤقتة أو ثلاجات الوفيات في المستشفيات لدفنها. وتوجهت أعداد كبيرة من الأشخاص إلى مجمع ناصر الطبي للتعرف على ذويهم بين الجثامين التي استخرجت من المقبرة الجماعية، خصوصاً ذوي من شوهدوا أخيراً في مجمع ناصر الطبي، وآخرين ممن فقدوا ذويهم في مدينة خانيونس على إثر العملية الإسرائيلية. كان من بين هؤلاء فادي غبن الذي فقد شقيقة جلال (27 سنة)، إذ توجه مسرعاً إلى المكان لعدم ثقته بقدرة الدفاع المدني على التعرف على شقيقه، خصوصاً أنهم يعملون في ظل إمكانيات محدودة تجعل عملية البحث تستغرق وقتاً طويلاً. شارك فادي مثل كثير من الغزيين في عمليات الانتشال والإنقاذ لمساعدة طواقم الدفاع المدني عندما كان في مدينة غزة، قبل أن ينزح إلى مدينة خانيونس، ثم إلى مدينة رفح، وهو يؤكد أنه «لولا مشاركة الناس في عمليات الإنقاذ لربما كانت أعداد الشهداء أكبر مما هي عليه حالياً، لكن الوضع في هذه المقبرة أصعب، فأعداد الجثامين، وتحلل الكثير منها، والإمكانيات المحدودة تجعلني أعتقد أن شقيقه أحد هؤلاء الشهداء. لقد فقدناه مرتين أثناء العدوان الحالي، لكنه في كل مرة كان يرسل إلينا ليؤكد أنه على قيد الحياة، لكنه حالياً مفقود منذ شهرين كاملين». يضيف لـ«العربي الجديد»: «الآلاف ما زالت جثامينهم تحت الأنقاض، وهذه واحدة من أبشع المجازر الإنسانية، وقدرات طواقم الدفاع المدني محدودة، لكنهم رغم ذلك يبذلون مجهوداً جباراً في العمل، لكن مطرقة وحفار كهربائي والقليل من المعدات لا تنفع في مواجهة دمار كبير. عدد من أفراد عائلتي أنهارت فوقهم المنازل في مدينة غزة، وقد استسلمنا لواقع أنهم شهداء، فالناس فوق الأرض معرضون للموت، فما بالك بمن هم تحت الأنقاض». يتابع: «صدمت عندما رأيت الجثامين، والكثير منها متحللة تماماً ولا تظهر أي ملامح، وشقيقي من بين مفقودين كُثر، وبحثنا عنه بين المعتقلين. وحاولنا الوصول إلى عدد من عائلات الأسرى في الضفة الغربية لمحاولة معرفة إن كان أحدهم تعرف عليه بين المعتقلين، لكن لم نصل إلى شيء، وعرفت من البعض أنه تعرض للتعذيب قبل اختفائه، ولو كان حياً لفعل المستحيل ليطمئن والدتي التي احتسبته عند الله شهيداً». يشير أحمد الترتوري، وهو أحد عناصر الدفاع المدني، إلى أنه مع دخول الشهر السابع على التوالي من العدوان، فقدت الطواقم أعداداً كبيرة من المعدات، فبعضها دمرها الاحتلال قصداً، والبعض الآخر تضرر خلال العمل، ما يدفع العناصر إلى الاستعانة بالمعدات التي يملكونها مثل المطارق والحفارات اليدوية الصغيرة، والأوضاع حرجة، ولا توجد أدنى استجابة للمطالبات المتكررة بتزويدهم بالمعدات لمواصلة عملهم الإنساني. يعمل الترتوري في الدفاع المدني منذ أكثر من 12 عاماً، ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أن «مستقبل الدفاع المدني في خطر في حال استمر العدوان في ظل عدم تأمين الاحتياجات الأساسية، ولولا مساعدة الناس في الكثير من المرات لكانت ظروف العمل أصعب، لكن الناس تساند الطواقم بإحضار معدات الحفر المنزلية، غير أننا نتعرض للخطر المتواصل، ولسنا محميين رغم كل القوانين الدولية التي تحمينا من أي استهداف خلال الحروب، وقد خسرنا الكثير من الزملاء خلال العمل، وخسرت شخصياً الكثير من معدات العمل، وفي بعض الأيام نعمل بأدوات بدائية، إذ لا يمكننا أن نرفض الاستجابة لأي استغاثة». وبحسب الطواقم الطبية في مجمع ناصر، ووفق المعاينات الأولية للجثامين، فإن غالبيتها كانت في مرحلة متقدمة من التحلل، وبعضها كانت تظهر عليها علامات التعرض للتعذيب والتنكيل، من بينها تشوهات في اليدين، وآثار تقييد، وتجمعات دموية، وبعض الجثامين كانت منزوعة الملابس.

ويقول مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، إن نقص معدات الدفاع المدني ومستلزماته يتزامن مع منع الاحتلال إدخال أي معدات إلى القطاع رغم المناشدات المستمرة التي أرسلناها إلى الدول المجاورة والمنظمات الطبية والحقوقية الدولية، وتلك المعدات تعتبر من أكثر احتياجات القطاع العاجلة في الوقت الحالي. يضيف الثوابتة لـ«العربي الجديد»: «حتى 21 إبريل الحالي، تم تقدير وجود نحو 11 ألف مفقود تحت الأنقاض في قطاع غزة، ولو توفرت المعدات لجهاز الدفاع المدني لكان بالإمكان إنقاذ أعداد كبيرة من هؤلاء، خصوصاً في المناطق التي شهدت تدمير مربعات سكنية كاملة، والتي كان يتم العمل فيها بأدوات بدائية، والاعتماد على أصوات العالقين لاستجابة، اكتشفنا وجود جثامين متحللة، وهناك أصناف جثامين شاهدناها مؤخراً بعد انسحاب الاحتلال من بعض المناطق، ولا يستطيع الإنسان التعبير عما من أكثر احتياجات القطاع العاجلة في الوقت الحالي. يضيف الثوابتة لـ«العربي الجديد»: «حتى 21 إبريل الحالي، تم تقدير وجود نحو 11 ألف مفقود تحت الأنقاض في قطاع غزة، ولو توفرت المعدات لجهاز الدفاع المدني لكان بالإمكان إنقاذ أعداد كبيرة من هؤلاء، خصوصاً في المناطق التي شهدت تدمير مربعات سكنية كاملة، والتي كان يتم العمل فيها بأدوات بدائية، والاعتماد على أصوات العالقين لاستجابة، اكتشفنا وجود جثامين متحللة، وهناك أصناف جثامين شاهدناها مؤخراً بعد انسحاب الاحتلال من بعض المناطق، ولا يستطيع الإنسان التعبير عما رأى من جرائم». يتابع: «بعد استخراج عناصر الدفاع المدني لهذه الجثامين أصبحنا لا نعرف طبيعة الأسلحة التي استخدمت لقتلهم، كما أن طرق الدفن في مقابر جماعية صعبة، فالاحتلال يملك إمكانيات القتل والدفن، في حين أن طواقم الدفاع المدني الفلسطيني لا يملك الأدوات لإنقاذ الأرواح، أو استخراج الجثامين من تحت الأنقاض بعد المجازر الإسرائيلية».

يعمل الدفاع المدني في غزة بإمكانيات محدودة للغاية (جهاد الشرافي/ الأناضول)

680
عدد عناصر الدفاع المدني في قطاع غزة، وراح ضحية العدوان 67 عنصراً، فضلاً عن إصابة المئات.

أدخنة حطب الطبخ تؤذي الفلسطينيين

يضطر الفلسطينيون في قطاع غزة إلى الاعتماد على إشعال نار الحطب بدلاً من غاز الطبخ، ما يتسبب في أمراض صدرية في ظل الازدحام الشديد

غزة ـ **علاء الحلو**

تسبّب الاعتماد شبه الكامل على إشعال نار الحطب بفعل الأزمة الكبيرة في غاز الطهي، في تسجيل مئات الإصابات بأمراض الجهاز التنفسي، الأمر الذي يُفاقم معاناة الفلسطينيين، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي للشهر السابع على التوالي. وبدأت أزمة غاز الطهي مُنذ بدء العدوان في ظل تشديد الحصار الإسرائيلي ومنع دخول مختلف المواد الأساسية، وفي مقدمتها الماء والغذاء والدواء والمستهلكات الطبية والكهرباء والمساعدات الإنسانية ومشتقات البترول. ويعتمد أهالي قطاع غزة منذ 198 يوماً على إشعال النار لصنع الخبز وطهي الطعام، جراء الأزمة الخانقة في غاز الطهي وانعدام البدائل، تزامناً مع حالة النزوح القسري لمئات الآف العائلات الفلسطينية، التي تركت بيوتها في محافظتي غزة والشمال، وبعض المناطق الجنوبية بما فيها من مستلزمات معيشية، والتوجه جنوباً نحو المناطق التي يدّعي الاحتلال بأنها آمنة.

ووفق التحديث الأخير للدفاع المدني الفلسطيني، فقد أعلن عن تسجيل مئات حالات الإصابة بالأمراض المُختلفة التي تصيب الجهاز التنفسي داخل مستشفيات القطاع، نظراً لاعتماد المواطنين على إشعال النار بسبب أزمة غاز الطهي وانعدام البدائل، بالإضافة إلى الاكتظاظ الشديد في الخيام والمراكز والمدارس التي لجأ إليها الناس. وتقول الستينية الفلسطينية نعيمة ديب، التي أُجبرت على ترك منزلها في منطقة التوام شمالي مدينة غزة، والتوجه نحو مدينة دير البلح وسط القطاع، إنها تُعاني من ضيق شديد في التنفس مُنذ بداية العام، بسبب رائحة الدخان المُنبعث من النار المشتعلة طوال الوقت داخل المدرسة التي تؤويها مع أسرتها.

وتلفت ديب في حديثها لـ«العربي الجديد» إلى أنها توجهت إلى النقطة الطبية داخل المدرسة لتلقي العلاج اللازم، وقد نُصحت بالتوجه إلى المستشفى لإجراء الفحوصات، لتكتشف إصابتها بمرض الربو. وتقول: «طلب مني الأطباء الابتعاد قدر الإمكان عن مصادر الدخان والروائح النفاذة، إلا أنني لم أتمكن من ذلك بفعل الدخان الذي يحيط بنا على مدار الساعة». وتُشير ديب إلى أن أزمة إشعال النار لطهي الطعام لا تقتصر على مدارس ومراكز اللجوء فحسب، وإنما داخل البيوت المُستأجرة والطرقات، بسبب الأزمة العامة لغاز الطهي وانعدام أي بديل يُمكن أن يحل محله. تضيف: «يلاحقنا الدخان وتأثيراته الكارثية أينما ذهبنا». أما النازحة الفلسطينية سومة الحاج أحمد، فتقول إن طفلها كرم (12 سنة) لا يعرف النوم منذ أيام بسبب السعال الشديد والمتواصل، ما استدعى نقله إلى طبيب متخصص بالأمراض الصدرية. وتقول: «اتضح أن طفلي مُصاب بالتهابات في القصبة الهوائية بسبب الاستنشاق الدائم لدُخان النار». وتلفت في حديثها لـ«العربي الجديد» إلى أن زوجها يُشعل النار بشكل يومي أمام خيمة النزوح لمساعدتها في طهي الطعام، في ظل شح الغاز وانعدام البدائل والتهجير القسري. تضيف أن إشعال النار ليس رفاهية، بل أساس من أساسيات حياة التهجير.

إلى ذلك، يقول طبيب الأمراض الصدرية بسام أبو ناصر، إن إشعال نار الحطب في الوضع الطبيعي لا يُمكن أن يضر إذا ما تم إشعاله في أماكن مفتوحة وبعيدة عن أصحاب الأمراض الصدرية والقلبية المزمنة. يضيف أن «الأمر يتنافى مع الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون بفعل حالة الاكتظاظ التي تسببت فيه الحرب الإسرائيلية». ويُبين أبو ناصر في حديثه لـ«العربي الجديد» أن إشعال نار الحطب في الوقت الحالي يتم بين الخيام المكتظة بالنازحين، وبين البيوت والمباني السكنية، ما يُفاقم من خطورة الوضع الصحي ويؤدي إلى انتشار الأمراض الصدرية والسرطان، في ظل الاستعانة بالبلاستيك غير المُكرر في عملية الإشعال، والذي يُصدر غاز الميثان السام.

ويلفت إلى أن المواد البلاستيكية التي يستعين بها النازحون لإشعال نار الطهي تعتبر ملوثة بالأساس؛ إذ تجمع من القمامة والشوارع حيث مياه الصرف الصحي، والتي تحتوي على نسبة عالية من البكتيريا والفيروسات، كما يتم إحراقها بين الخيام التي تغيب عنها التهوية الصحيحة، فيما يُعاني أصحابها من سوء تغذية وجفاف وضعف المناعة، الأمر الذي يُضاعف من نسب الخطورة. ويوضح أبو ناصر أن تجمع تلك العوامل يزيد من فرص انتشار الأمراض الصدرية والعوامل المُسرطنة، مُحذراً من تفاقم الأزمة وزيادة نسبة الإصابة بالأمراض خلال الأشهر المقبلة. ويوضح أن المعضلة الكبرى تتمثل في الأمراض التي تصيب الأطفال الرضع، والتي قد تتحول إلى مرض الربو، علاوة على إجهاض النساء الحوامل نتيجة التشبع بأول أكسيد الكربون بفعل ضيق التنفس.

لا غاز لطهي الطعام (محمود الهمص/ فرانس برس)

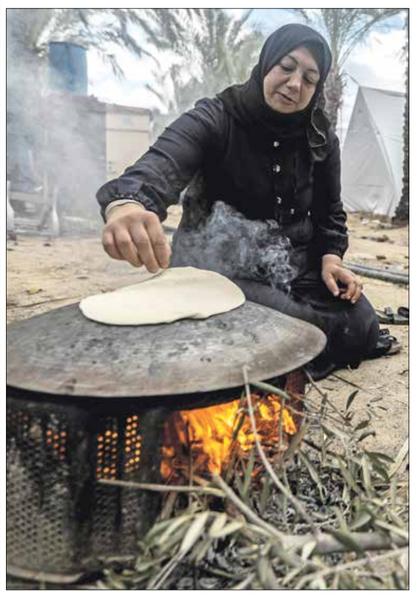
للدخان أضرار عدة (محمود الهمص/ فرانس برس)

يحتاج قطاع غزة في الظروف الطبيعية إلى 2300 عنصر دفاع مدني

اكتشاف المقبرة الجماعية تأخر كثيرا بسبب حجم الدمار والخراب

دمار مخيم «نور شمس»... كأنه زلزال قوي

انسحبت آليات الاحتلال الإسرائيلي وقواته فجر الأحد، من مخيم نور شمس بمدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية، بعد ثلاثة أيام من الاجتياح، لتتكشف أهوال العدوان الذي يعد الأضخم منذ عام 2002

طولكرم ـ **سامر خويرة**

يشبّه ناشطون فلسطينيون ما جرى في مخيم نور شمس على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي بدمار ناتج عن زلزال قوي ضرب المكان، وأحاله إلى أكوام متناثرة من الأنقاض، وخلف الاجتياح 14 شهيداً، وجرح واعتقال عشرات آخرين وفق الإحصائية الإجمالية لوزارة الصحة الفلسطينية، كما ركزت العملية على تدمير البنية التحتية، وطاول الدمار عشرات المنازل ومسجد المخيم الكبير، وعشرات المركبات التي كانت متوقفة على جوانب الطرق داخل المخيم وفي محيطه.

يقول رئيس بلدية طولكرم، رياض عبد الكريم، لـ«العربي الجديد»: «لم يتوقف هدير الجرافات العسكرية الضخمة طيلة فترة اقتحام المخيم، وعملت على تجريف عميق للشوارع الرئيسية، والطرق الموصلة إليه من جميع الجهات، والشارع الرئيسي المعروف باسم شارع (طولكرم- نابلس)، إضافة إلى التخريب الممنهج لشبكات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي، وتدمير أكثر من عشرين منزلاً مأهولاً، وعشرات المحال التجارية والمطاعم، وتقدر الخسائر بعشرات الملايين». ويلفت عبد الكريم إلى أن «البلدية شكلت خلية طوارئ مع كل المؤسسات الرسمية في محافظة طولكرم ووزارة الأشغال العامة والدفاع المدني، وظيفتها الأولى إزالة آثار الدمار الذي خلّفه الاحتلال في المخيم، وحصر الأضرار. يفترض أن تكون المخيمات بديلة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، لكن الحمل ثقيل، والأضرار كبيرة، ونحتاج إلى عمل آني وسريع لإصلاح ما يمكن إصلاحه، والتخفيف عن المواطنين الذين صمدوا داخل المخيم، ورفضوا مغادرته».

يتابع: «بدأ العمل بردم الحفر الكبيرة التي أحدثتها جرافات الاحتلال، ويتزامن ذلك مع إعادة شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي إلى العمل، فيما تولت طواقم شركات الاتصالات إصلاح شبكاتها. مثل هذه الجرائم، والعدوان المتكرر على مخيم نور شمس ومخيم طولكرم، وعلى مدينة طولكرم وجميع بلدات المحافظة وقراها، لن تزيد الشعب الفلسطيني إلا مزيداً من الثبات على الأرض، ولن ينجح عدوان الاحتلال على المخيمات في تغيير هذا الواقع، فهي الشاهد الأول على النكبة، وتمثل حق العودة وقضية اللاجئين».

ويشير الناشط الأهلي في مخيم نور شمس، خالد أبو صلاح، إلى أن «الاحتلال أصيب بحالة من الجنون بعد فشله في اغتيال قادة كتيبة طولكرم، فصب جام غضبه على المخيم وسكانه، وبعد انسحاب جزئي لقواته من المخيم فجر الجمعة الماضي، عادت قوات أكبر لاقتحامه ومعها ثلاث جرافات استباحت شوارعه الضيقة وأزقته محدثة دماراً هائلاً في بيوت المواطنين».

يضيف أبو صلاح لـ«العربي الجديد»، أن «إمكانية إعادة إعمار المخيم هو اختبار جدي للجهات الرسمية، فرغم فداحة ما جرى في مخيم نور شمس، لكنه لا يقارن بما يجري في قطاع غزة، حيث دمر الاحتلال أكثر من 75 في المائة من المنشآت السكنية والتجارية. أهداف الاحتلال تتلخص في تكبيد الناس خسائر مادية من أجل دفعهم إلى الرحيل، أو إجبارهم على قبول التهجير عن طريق جعل حياتهم اليومية مليئة بالمعاناة».

ويقول مدير خدمات مخيم نور شمس، نهاد الشاويش، إن «إحصاء خسائر المخيم المادية وتقييم الأضرار بدأ فور انسحاب الاحتلال، والتقدير الأولي يشير إلى تضرر أكثر من 30 منزلاً كلياً أو جزئياً، في حين تعرض منزلان للحرق بالكامل من جراء قصفهما بالقنابل بزعم تحصن مقاومين فيهما، كما تضرر أكثر من 40 محلاً تجارياً، وما زلنا نحصي الأضرار في البيوت والمحال، والأرقام ستترفع بالتأكيد».

ويقع مخيم نور شمس على مسافة ثلاثة كيلومترات شرقي مدينة طولكرم، على الشارع الرئيسي الواصل بين مدينتي نابلس وطولكرم، وبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي)، بلغ عدد سكانه في منتصف عام 2023 نحو 7083 لاجئاً. وأقيم المخيم في عام 1952، على مساحة تقارب 230 دونماً، وقبل عام 1952، عاش هؤلاء اللاجئون داخل خيام في وادي جنين بالقرب من منطقة «جنزور»، إلى أن دمرت عاصفة ثلجية خيامهم في عام 1950، بعدها لجأ السكان إلى المناطق المحيطة بوادي الشاعر، بما في ذلك السجن البريطاني القديم المعروف باسم «نور شمس»؛ وبدأت وكالة أونروا ببناء مساكن المخيم في عام 1956.

وتعود أصول اللاجئين في مخيم نور شمس إلى القرى الواقعة في محيط مدينة حيفا، وهي الكفرين، وقنير، وصبارين، وأم الزينات، وإجزم، وعين غزال، وعرعرة، والغبية، وأم الشوف، واللجون، والشقيرات، وأم الفحم. وأطلق على المخيم هذا الاسم نسبة إلى اسم معتقل نور شمس الذي استخدمه الإنجليز منذ احتلالهم فلسطين في عام 1919، لاحتجاز أصحاب الأحكام الكبيرة ومن حكم عليهم بالإعدام أو السجن مدى الحياة.

آثار الدمار واضحة في أنحاء مخيم نور شمس (عصام الريماوي/ الأناضول)

شكلت بلدية طولكرم خلية طوارئ لإزالة آثار العدوان على المخيم

تضرر أكثر من 30 منزلا في اجتياح مخيم نور شمس وتعرض منزلين للحرق